الباب الرابع
مخاطر وآثار

مخاطر قيام السد وتتلخص في عدة نقاط أهمها:

1- أن السد الأثيوبي مبني على الفالق الأفريقي العظيم، وعلى منطقة زلازل وبراكين، حيث لاتمر ساعة حتى يحدث فيها هزات لا نشعر بمعظمها، فقد حدثت سبع وعشرون هزةً أرضيةً في جنوب السعودية جازان ونجران في خمسة أيام نتيجة تفجيرات بناء السد بجوار الفالق الأرضي متأثراً بالطبيعة الجيولوجية غير المستقرة لمحور بناء السد الأثيوبي.

وفي عام 2000 نشرت المساحة الجيولوجية الامريكية خريطةً على حزام الزلازل، وعلى نطاق الخطورة ما بين أفريقيا والجزيرة العربية، ونشرتها اليونسكو تأكد خطورة إنشاء مثل هذا السد.

2- إقامة السد على منحدر شديد الوعورة لا يصلح لإقامة مشروعات زراعية فضلاً عن صعوبة التضاريس وما يتبعها من انتشار الصخور البركانية خاصةً في أثيوبيا وهي صخورٌ يسهل تعريتها بواسطة الأمطار الضعيفة هندسياً حيث لاتتحمل إقامة سدود عملاقة.

أصدرت مؤسسة ستراتفور وهي شركة استخباراتٍ أمريكيةٍ خاصة عام 2013 تقريراً تؤكد فيه أن مصر تواجه خطر وجود إذا تمكنت أثيوبيا من بناء سد النهضة.

3- السد ذو بناءٍ أسمنتيٍّ وليس ركامياً والركامي هو المبني من الحصى والصخور والتراكمات والخرسانة، ولا يمكن تدميرها الا بقنابل نوويةٍ، أما الأسمنتي فهو أعمدة تبنى عليها بنايةٌ ونسبة انهيارها عالية جداً ولا تتحمل زلزالاً بمقدار 1 ريختر، فهل بُني هذا السد كي ينهار0

4- في 30/5/2013 نشر موقع المصري اليوم أخطر تقريرٍ حكوميٍّ عن سد النهضة بعنوانٍ سريٍّ جداً، ففي حال التشغيل للسد ستنخفض قدرة مصر على توليد الكهرباء بنسبة 37% فهل ستعود مصر إلى عهد الشموع والفوانيس، إضافةً للعجز المائي 0

5- 20 مليار طنٍّ من المياه ستتسرب داخل الفالق وسيحدث خلل في المنطقة، ونشاطٌ زلزاليٌّ خطيرٌ في مكة وجنوب السعودية وقد يؤدي إلى انفصال أثيوبيا نفسها عن أفريقيا، وتوقف نهر النيل.

سد النهضة الأثيوبى وآثاره السلبية

من مخاطر سد النهضة الأثيوبى على مصر تبوير الأراضى الزراعية، ومنع استفادة مصر من الكهرباء القادمة من السد العالى وعجز سنوى فى متوسط المياه وتلوث البحيرات الشمالية وتهديد الثروة السمكية ومياه السد العالى ستجف بعد مرور 5 سنوات من انتهاء بناء سد النهضة وقد تم تشكيل لجنة دولية لبحث مخاطر سد النهضة لكن قرارات اللجنة لم تلزم أثيوبيا بوقف إنشاء السد وقال د0أحمد عبد الخالق

الشناوى الخبير الدولى فى الموارد المائية وتصميمات السدود هناك مخاطر شديدة من بناء سد الألفية فى أثيوبيا ، حيث سيؤدى إلى تعميق الفالق الأرضى الموجود مما سينتج عنه انفصال القرن الأفريقى عن القارة بشكل تام ، كما أن النيل الأزرق الذى يعتبر المورد الرئيسى لمياه نهر النيل 86% قد يغير مساره وبذلك يجف نهر النيل تماماً.

ولاحل للتعامل مع تلك الأزمة إلا بوقف بناء السد ، والعمل على تنفيذ مشروع ربط نهر الكونغو بنهر النيل مما سيوفر لمصر كميات كبيرة من المياة بخلاف أنه سيؤدى للتنمية فى الدول الأفريقية.

وقالت رودينا ياسين الباحثة فى الشئون الأفريقية والخبير الدولى فى شئون دول حوض النيل ان الامل فى مشروع ربط نهر الكونغو بنهر النيل لأنه سيقطع الطريق أمام المخطط اليهودى لخراب مصر ومن وسائله تجفيف المياه والسواقى منها وتراق دماؤها داخلها وتشاع الفتنة بين أبنائها لأنه عندما يجف النيل يعم الخراب على المدن والآثار الإيجابية لبناء سد النهضة التى يتحدث عنها الإعلام من إنتاج الطاقة الكهربائية وغيرها ضئيلة جداً مقارنة بالسلبيات التى تنتج عنه.

وبالرجوع إلى خبير المياه العالمى دكتور مغاورى شحاته رئيس جامعة المنوفية السابق الذى لم تستعن به مصر فى مرحلة من مراحل

مشاكل مصر المائية لكنه لم يألوا جهداً فى التوعية بالمشاكل المائية ولم يخبئ حلاً حيث كان رأيه فى مشكلة سد النهضة كما يلى:-

يقول:هناك آثار سلبية تتمثل في نقص حصة مصر من المياه بما يعادل 9 مليار متر مكعب،لكنهم يبررون ذلك بأن المصريين لديهم نسبة فقد عالية تقدر بحوالي 15 مليار كما ان هذا السد معامل الأمان فيه يصل إلى 1% لذلك فهو معرض للانهيار بسبب نوعية الصخور في المنطقة المقام عليها، فضلاً عن أن المتوقع للمياه في منطقة التخزين وحجم السد لا تتوافق مع إقامته في هذه المنطقة وعوامل الزلازل في الموقع وكلها تؤثر على السد واحتمالات بقاءه.

وتأثير السد على السودان كبير أيضاً فهو سيزيد من نحر الأراضي، كما أنها أكبر دولة معرضة للضرر حال انهيار السد، بينما تأثير الانهيار علي مصر أقل لأن بحيرة السد العالي مؤمنة جيداً،وهناك مضيق توشكي الذي تندفع المياه إليه في حال امتلأت بحيرة السد العالي.

كما أن هناك تأثيرات بيئية من هذا السد حيث سيغير طبيعة مياه النيل بما يؤثر علي الثروة السمكية، وهناك تأثيرات صحية بسبب الأمراض التي قد تتوطن في مصر بسبب تلوث المياه وتأثيرات اجتماعية قد تنشأ نتيجة التهجير، كما ستقل الرقعة الزراعية مليون ونصف فدان وطاقة إنتاج الكهرباء ستنخفض 0

موقع أمريكي: نهر النيل سيورط مصر في حرب جديدة

رأى موقع ريل كلير وورلد الأمريكي أن الأزمة الأشرس التي يواجها العالم في القرن 21 هي أزمة المياه، والتي قد تكون أخطر من أزمة النفط وأن زيادة عدد السكان بطريقة غير مسبوقة مؤخراً، يجعل الماء مصدراً حيوياً يدفع الجميع إلى الدخول في حروب للحصول عليه، مشيراً إلى أن تغير المناخ وجفاف الكثير من المناطق عناصر أساسية تتسبب في نشوب الحرب.

ووفقاً للموقع، فإن الماء قد يكون أحد اسباب الصراعات السياسية وإثارة المشاكل في المنطقة، مثلما حدث فى السنوات الأخيرة الماضية بين مصر وأثيوبيا .

والأوضاع في مصر وأثيوبيا كادت تكون متشابهة، فكل منهما دولة فقيرة وعدد السكان فيها مرتفع جدا، حيث يبلغ عدد السكان أثيوبيا حوالي 92 مليون نسمة، ومصر 86 مليون نسمة، ويمر نهر النيل في كل منهما، ولكن بمساعدة صينية تقوم أثيوبيا ببناء سد النهضة في الشمال الغربي بالقرب من السودان والحكومة الأثيوبية تعمل على الانتهاء من السد نهاية هذا العقد، وبذلك سيحجب الماء عن مصر، مما يتسبب في تقليل كمية مياه النيل بمصر، مما يؤثر على الشرب، والزراعة، وسيترتب على ذلك نتائج كارثية.

والوضع قد لايصبح معقداً جداً في حالة استخدام أثيوبيا مياه نهر النيل في توليد الكهرباء فقط، فبذلك ستضرر مصر لكن الأضرار لن تكون بالغة، أما في حالة استخدام أثيوبيا للمياه في الزراعة والشرب بجانب توليد الكهرباء، ستتضرر مصر، وسيكون حجم الضرر جسيماً وحل هذه المشكلة التي تواجهها الدولتين الفقيرتين،هو التنسيق بين حكومتيهما حتى تتمكن مصر من تخزين مياه خلف السد العالي ليكفيها طوال العام.

وذكر الموقع أن الجيش المصري أقوى من الجيش الأثيوبي، إلا أن تدمير سد النهضة يتطلب تفجير الجيش المصري له قبل الانتهاء من بنائه، كما أنه يحتاج إلى تعاون عسكري مصري سوداني، ودعم وتأييد شعبي كبير للحكومة المصرية وجيشها وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تتدخل في تلك المشكلة المعقدة التي تجمع بين مصر وأثيوبيا بحكم علاقتها الجيدة بالدولتين،وقامت واشنطن بإرسال خبير دبلوماسي للجمع بين ممثلي حكومتين للتوصل إلى حلول للمشكلة.

إسرائيل تعلن سنواجه عطشى مصريين على الحدود

قال رئيس مركز الأبحاث الجغرافية الاستراتيجية وعلوم البيئة بجامعة حيفا الإسرائيلية آرنون سوفر، إن مصر على وشك أن تشهد كارثة وانهياراً تاماً، بسبب التغيرات الديموجرافية والمناخية بالمنطقة

وكل الأدلة والبيانات والمعطيات أمامنا حالياً تؤكد أن مصر تنتظر كارثة مائية وغذائية وفوضى مطلقة وبينما تواجه البحار مخاطر ارتفاع منسوب المياة بها، تواجه الأنهار فى المنطقة خطر الجفاف، وقد يتأثر نهر النيل ببناء سد النهضة الأثيوبى بما يهدد بتعرضه للجفاف، وبالمثل نهر الفرات وأشار الباحث الإسرائيلى إلى تضاعف عدد المصريين فى السنوات الـ30 الأخيرة، بينما ظلت الموارد المائية والغذائية دون زيادة، مع تزامن الزيادة السكانية مع وجود تهديدات أخرى، منها ارتفاع منسوب مياه البحار، مما قد يؤدى لغمر مياه الفيضانات لمساحات كبيرة من مصر، وزيادة نسبة الأملاح فى المياة الجوفية، مما يدفع كثيراً من المصريين إلى مغادرة المدن الساحلية.

ولولا جدار الحدود العازل بين مصر وإسرائيل، الذى انتهت السلطات الإسرائيلية من بناء الجزء الأكبر منه لمنع تسلل المهربين واللاجئين الأفارقة،لواجهت إسرائيل خطراً جديداً، يكمن فى مواجهتها ملايين المصريين أمام حدودها، فى يأس تام للحصول على المياة والغذاء وفرص العمل، وهرباً من الجفاف والأزمة المائية.

قالت مؤسسة ستراتفور، شركة استخبارات أمريكية خاصة، ان تاريخ العلاقات الدبلوماسية المتوتر بين مصر وأثيوبيا ، يصعّب التوصل لحل دبلوماسى، ويظل العمل العسكرى الصريح غير مرجح أيضاً، ولكن

تستطيع القاهرة التنسيق مع الخرطوم للضغط على أديس أبابا لحل الأزمة .

آثار إنشاء سد النهضة على مصر والسودان:

يرى الكثير من الخبراء أن إنشاء سد النهضة سيؤدي إلى مجموعة من الآثار السلبية (الحالية والمستقبلية) على مصر والسودان، حيث أكد الدكتور عادل عامر أن تأثيرها سيكون بالغ الأثر في مصر بفقدان مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، وانخفاض كهرباء السد العالي وخزان أسوان وقناطر إسنا ونجع حمادي، وتوقف العديد من محطات مياه الشرب الموجودة على نهر النيل، والكثير من الصناعات، فضلًا عن تأثر محطات الكهرباء التي تعمل بالغاز وتعتمد على التبريد من مياه النيل، وتدهور نوعية المياه في الترع والمصارف، وتداخل مياه البحر في المنطقة الشمالية، وتدهور نوعية المياه في البحيرات بالإضافة إلى عجز مصر عن الوفاء باحتياجاتها من المياه، ومن ثم تأثيره الاجتماعي البالغ على ملايين الأسر من الفلاحين0

تأثير السد على حصة مصر والسودان من المياه:

لعل الضرر الرئيس الذي يتحسب له المصريون والسودانيون يكمن في العجز المائي الخطير الذي سيحدث خلال فترة ملء الخزان، فإذا كانت هذه الفترة قصيرة، فإن التأثير في العجز المائي بمصر والسودان

سيكون هائلًا، وربما كان أيضًا مدمرًا، أما إذا كانت هذه الفترة متوسطة، فربما كان الأثر أقل قسوة وأكثر احتمالًا، أما إذا تم ملء هذه الخزانات خلال فترة تزيد على40 عامًا، فإن التأثير سيكون محتملًا. فالتقارير والدراسات العلمية تقرر أن تخزين 74 مليار متر مكعب من المياه المتجهة لمصر والسودان عبر النيل الأزرق سيهدد ببوار الأراضي المصرية،خاصة أن مصر تعاني فقراً مائيًّا، والسد من شأنه أن يقلل حصتنا من المياه بشكل كبير، ويتوقع بعض الخبراء حدوث مشكلات اقتصادية وسياسية واجتماعية بالغة الخطورة حيث يؤكد الدكتور ضياء الدين القوصي، خبير المياه الدولي، أن بناء أثيوبيا لسد النهضة وحده سيؤدي إلى نقص حصة مصر من المياه بنسبة 9 إلى 12 مليار متر مكعب في العام، أما إذا قررت أثيوبيا بناء حزمة السدود كاملة فإن ذلك سيؤدي لنقص ما لا يقل عن 15 مليار متر مكعب من المياه سنويًّا ومن ثم -وفقا للخبراء- سيتسبب في بوار من4 إلى5 مليون فداناً، وتشريد من 5 إلى 6 مليون فلاح، وقد ينجم عن ذلك مجاعات ومشكلات اجتماعية يستحيل السيطرة عليها كل ذلك في ظل ما يتوقعه الخبراء من أنه بحلول عام 2050م ستحتاج مصر إلى 21 مليار متر مكعب فوق حصتها الحالية لسد احتياجات سكانها الذين يتوقع أن يصل عددهم إلى 150 مليون نسمة من المياه.

الآثار الكارثية الناجمة عن احتمال انهيار السد:

هناك إصرار من الجانب الأثيوبي على المضي في بناء مشروع سد الألفية بالمواصفات الحالية وهذا سيقود حتماً إلى نتائج خطيرة تمس الأمن القومي لكل من السودان ومصر وتؤكد المعلومات والدراسات المتوفرة لدي جهات مصرية عدم قدرة السد علي تحمل ضغط المياه الضخمة التي سوف تحتجز خلفه، التي تصل إلى نحو 74 مليار متر مكعب من المياه، كما أنه مشيد من الأسمنت، ومن ثم فقد ينهار في أية وقت، وعندها ستحدث الكارثة، سيغرق شمال السودان وجنوب مصر ويتشرد ملايين الأسر الذين سوف يتم تدمير منازلهم وزراعاتهم.

يزيد من الشكوك نكوص أثيوبيا عن الالتزام بتعهداتها التي قطعتها علي نفسها منذ تأسيس لجنة التقييم حيث دأبت علي التأجيل والمراوغة من جولة لأخرى، ولم تقدم المستندات والدراسات التي استندت عليها قبل إقدامها على هذا المشروع العملاق، ولم تحصل اللجنة علي الوثائق التي تعهدت بها الحكومة الأثيوبية والمرجح أن تدخل اللجنة تعديلات علي السد، حتى تتجنب الأخطاء الضخمة التي ارتكبها الجانب الأثيوبي في الشروع بالبناء دون وجود دراسات سليمة من جهات مختصة.

كما يرى الدكتور نادر نور الدين أستاذ الموارد المائية والري بجامعة القاهرة والخبير الدولي في مجال المياه، وغيره من الخبراء أن هذا السد

لن يطول عمره، حيث يتراوح عمره الافتراضي ما بين 25 و50 عاماً، نتيجة الإطماء الشديد (أى ترسيب420 ألف متر مكعب طمى سنويًا)، وما يتبعه من مشاكل كبيرة لتوربينات توليد الكهرباء، وتناقص في كفاءة السد تدريجيًا، فتزيد فرص تعرض السد للانهيار، نتيجة العوامل الجيولوجية، وسرعة اندفاع مياه النيل الأزرق، التي تصل في بعض شهر سبتمبر إلى ما يزيد على نصف مليار متر مكعب يوميًّا، وهو الأمر الذي يهدد بتدمير معظم القرى والمدن السودانية، خاصة الخرطوم، التي قد تجرفها المياه بطريقة تشبه تسونامي اليابان ، كما أنه من شأنه زيادة فرص حدوث زلازل بالمنطقة التي يتكون فيها الخزان؛ نظراً لوزن المياه التي لم تكن موجودة في المنطقة من قبل في بيئة صخرية متشققة من قبل.

أما مدير المخابرات العامة الأسبق، اللواء ممدوح قطب، فأكد أن هذا السد مخالف للاتفاقيات الدولية، لأنه لا يراعي مصالح مصر والسودان، كما جدد التحذير من انهيار هذا السد، فقال: يمكن أن يمحو مدينة الخرطوم لاسيما وأن السلطات الأثيوبية تعتزم بناءه على منطقة شديدة الوعورة، كما أن معامل الأمان به 1.5 درجة، مقارنة بمعامل الأمان بالسد العالي الذي يبلغ 8 درجات، مما يعني أنه في حال انهياره، نتيجة احتجازه كميات هائلة من المياه، يمكن أن يمحو السدود التي بنتها السودان، وتصل المياه إلى مصر بعد 18 يوماً.

وتشير الدراسات إلى أن انهيار السد لن يمثل خطراً على أثيوبيا ؛ لأنه سيبنى على أطراف حدودها مع السودان،لكن أضراره ستلحق السودان ومصر، فمن المتوقع أن تغرق الخرطوم بكاملها، بينما ستغرق مساحات شاسعة من أسوان إلى الجيزة وقال الدكتور نادر نور الدين: إذا انهار سد النهضة وكانت بحيرة ناصر ممتلئة، فإن السد العالي سينهار تماماً، وإذا كانت البحيرة غير ممتلئة فإن المياه ستغمر السد العالي وتنساب فوقه بمعدل مليار متر مكعب كل يوم.

تكلفة تعويض نقص المياه في مصر الناجم عن إنشاء السد:

وإزاء التناقص والخصم المتوقع من حصة مصر من مياه النيل يرى الدكتور ضياء الدين القوصي، خبير المياه، أن مصر ستتكلف سنويًّا نحو 50 مليار جنيه لتحلية مياه البحر لتعويض النقص الذى سيسببه سد النهضة في حصة مصر من مياه النيل، خصوصاً وأن تحلية المتر الواحد من مياه البحر تتكلف 5 جنيهات، مما يعني أن مصر ستتحمل 50 مليار جنيه سنويًّا، أي ما يعادل 12% من ميزانيتها، لتغطية الاحتياجات المائية للبلاد.

إشعال الصراعات والتوترات السياسية في المنطقة:

ومن ضمن أضرار إنشاء هذا السد،إحداث توتر سياسي بين مصر والسودان وأثيوبيا ، لأن المشروع يشكل تهديدًا وخصماً من الحصة

المائية الواردة لمصر والسودان، فيقلل منها بصورة واضحة، ومن ثم فمن المحتمل أن تدخل المنطقة كلها في حروب وصراعات لا قدر الله.